



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



حلقة نقاش وطنية

نحو تعزيز نزاهة القطاع الخاص في تونس

ما هو دور الدولة والشركات والمجتمع المدني في تعزيز شفافية الأعمال؟

تونس، الجمهورية التونسية

5 ديسمبر 2012

جدول الأعمال

لمحة مختصرة

ينظم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE) حلقة نقاش وطنية بعنوان "تعزيز النزاهة في القطاع الخاص في تونس" بتاريخ 5 ديسمبر 2012 في تونس (الجمهورية التونسية). وستركز حلقة النقاش على المفاهيم والممارسات المتعلقة بشفافية القطاع الخاص ضمن الجهود الأوسع الهادفة إلى تعزيز النزاهة في ذلك القطاع والحد من الفساد فيه. كما وتهدف إلى توفير منصة للحوار بين الأطراف المعنية التونسية، بما فيهم ممثلي الدولة والشركات الخاصة والمجتمع المدني، لتحديد التوصيات ونقاط الدخول المحتملة بهدف دفع الجهود الوطنية المتعلقة بهذا الشأن في تونس. ويتم تنظيم حلقة النقاش هذه في إطار سلسلة من الأنشطة الوطنية التي يدعمها المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع العديد من الشركاء. يستفيد الاجتماع من نتائج ورشة العمل الإقليمية التي عُقدت في تونس، في 7 و8 يونيو 2012. كما سيسهم هذا النشاط في ورشة العمل الإقليمية الثانية التي سيتم عقدها في ديسمبر في الكويت لإستعراض التقدم الذي أنجزته الدول العربية من خلال حلقات الحوار الوطنية ونشاطات المتابعة التي تقرر أن يقوم بها مختلف الأطراف المعنية على المستويين الوطني والإقليمي.

جدول الأعمال

الأربعاء في 5 ديسمبر 2012

11.00 – 09.00 الجلسة الأولى

تقييم نزاهة القطاع الخاص في تونس

الأهداف: خلال هذه الجلسة، ستتم مناقشة الجهود التي تبذلها تونس، سواء التدابير الداخلية بالمؤسسات أو تلك التي تتخذها الحكومة لصالح القطاع الخاص، بما في ذلك الإجراءات التي تعزز الحوار بين القطاعين العام والخاص.

• رئيس الجلسة

السيد طارق شعبوني، عضو في المجلس الإداري للمعهد العربي لرؤساء المؤسسات ومدير شركة "الإسكان"

• عروض تقديمية

السيد طارق البحري، مهندس عام، مدير عام ومستشار الوزير المكلف لدى رئيس الحكومة بالحكامة ومكافحة الفساد

السيد كريم بن كحلا، أستاذ جامعي في علوم الإدارة ومدير المعهد العالي للمحاسبة وإدارة الأعمال في تونس

السيد صلاح رياحي، ممثل التحالف التونسي للنزاهة والشفافية

• نقاش عام

11.30 – 11.00 استراحة

تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص: المعايير الدولية والخبرات المقارنة

الأهداف: تمكين المشاركين من مناقشة التجارب المقارنة في مجال تعزيز النزاهة في قطاع الأعمال وفقاً للمعايير الدولية. سنتيح الجلسة أيضاً إمكانية مناقشة الحوافز والعقوبات والإجراءات الوقائية التي يمكن تطبيقها من قبل الحكومات والشركات والمجتمع المدني لتشجيع شفافية القطاع الخاص.

• رئيس الجلسة

السيد عز الدين نصيري، رئيس التحقيقات الرئيسية، قسم النزاهة ومكافحة الفساد، البنك الأفريقي للتنمية

• عروض تقديمية

الدكتور محي الدين توك، خبير دولي لمكافحة الفساد

الدكتور ستيوارت غيلمان، شريك رئيسي، النزاهة العامة

السيدة هانا هيكيلا، مستشارة قانونية وضابطة الامتثال، سيمنز، تونس

• نقاش عام

دور الأطراف المعنية في تعزيز الشفافية في القطاع الخاص

الأهداف: تحديد الإجراءات الملموسة التي يمكن للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تنفيذها من أجل تعزيز نزاهة القطاع الخاص وفعاليتة الحوار بين القطاعين العام والخاص.

• الجلسة الفرعية الأولى: جلسة خاصة بممثلي الدولة

رئيس الجلسة: الدكتور شاكر المزوغي، أستاذ في كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية في جامعة تونس

يحضر هذه الجلسة حصرياً ممثلو الدولة. سيناقش المشاركون الأساليب المختلفة التي يمكن من خلالها للدولة أن تتخرب في حوار مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تعزيز الشفافية في القطاع الخاص. وسيتم النظر باتخاذ إجراءات واقعية لمشاركة أوسع في تونس.

• الجلسة الفرعية الثانية: جلسة خاصة بممثلي القطاع الخاص

رئيس الجلسة: السيد كريم بن كحلا، أستاذ جامعي في علوم الإدارة ومدير المعهد العالي للمحاسبة

سيبحث المشاركون في هذه الجلسة سبل وطرق تمكين القطاع الخاص من تعزيز الشفافية، وسيظنرون في اتخاذ تدابير يمكنهم تطبيقها بأنفسهم، وهم مدعوون أيضاً لإقتراح إجراءات يرغبون أن تقوم الدولة بتطبيقها.

• **الجلسة الفرعية الثالثة: جلسة خاصة بممثلي منظمات المجتمع المدني**

رئيس الجلسة: السيد وسيم خروف، الأمين العام للجمعية التونسية للحكومة

ستناقش هذه الجلسة كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بتعزيز الشفافية في القطاع الخاص. سينظر المشاركون باتخاذ إجراءات يمكنهم تطبيقها بأنفسهم، وهم مدعوون أيضاً لإقتراح إجراءات يرغبون أن تقوم الدولة بتطبيقها.

17.00 – 16.30 الجلسة الختامية المشتركة

عرض النتائج واستعراض الاقتراحات التي تمت صياغتها خلال الجلسات الموازية

سيقوم بتقديم خلاصة ونتائج الاجتماع كل من:

ممثل عن الدولة

ممثل عن القطاع الخاص

ممثل عن المجتمع المدني

سيقوم المقدمون بعرض النقاط الرئيسية التي طرحت خلال كل جلسة فرعية والإعلان عن التوصيات الرئيسية لكل فريق. وفيما بعد، سيحدد المشاركون التدابير الرئيسية التي يمكن تنفيذها بغية تحسين النزاهة والشفافية في قطاع الأعمال في تونس.

الملحق 1: النتائج الرئيسية لورشة العمل الإقليمية بشأن تعزيز الشفافية في القطاع الخاص ودور الأطراف المعنية في البلدان العربية 7-8 يونيو/ حزيران 2012 في تونس¹

أولاً: وضع تقرير إقليمي يلخص النتائج التي توصلت إليها ورشة العمل ونشر هذا التقرير لزيادة الوعي وتشجيع التعاون على المستويين الإقليمي والوطني من أجل تعزيز شفافية القطاع الخاص.

ثانياً: إنشاء قنوات للاستفادة من المعارف والمعلومات المتوفرة لدى الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجيع كيانات الاعمال في دول المنطقة على إنشاء شبكات محلية تابعة للميثاق العالمي للأمم المتحدة، وتنسيق عمل هذه الشبكات المحلية بعمل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ثالثاً: الترحيب ببناء علاقة تعاونية أكبر مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية، للإفادة من عمل برنامج الاستثمار التابع لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصةً من المنتدى التجاري التابع لهذا البرنامج.

رابعاً: متابعة الجهود لوضع البرنامجين التدريبيين للتعليميين لمكافحة الفساد في المعاملات التجارية، اللذين يدعمهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه، بغية المساهمة فيهما والإستفادة منهما وبحث سبل استخدامها على المستويين الوطني والإقليمي.

خامساً: تنظيم حلقات نقاشية محلية في دول المنطقة تجمع مختلف الأطراف المعنية وتكون مخصصة لموضوع شفافية القطاع الخاص بحيث تؤدي إلى وضع خطوات ملموسة أو خطط عمل محددة تأخذ في الحسبان السياق الوطني والأولويات الوطنية والمعايير الدولية والممارسات الجيدة.

سادساً: تنظيم ورشة عمل إقليمية ثانية لمتابعة التقدم المحرز في أعقاب حلقات النقاش المحلية ولوضع خارطة طريق مستقبلية للإستمرار بدعم هذه الجهود.

سابعاً: دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحديداً مكاتبه الوطنية في المنطقة العربية، ومشروعه الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، إلى الإستمرار بإيلاء الإهتمام لجهود تدعيم نزاهة القطاع ودوره في مكافحة الفساد، وتخصيص موارد كافية لإجراء بحوث ودراسات خاصة بالمنطقة في هذا المجال.

¹ التقرير الكامل موجود عبر الرابط التالي: www.pogar.org/resources/ac/details.aspx?aid=333